مجتمع

4,5 ملايين متضرر من فيضانات بنغلادش

قضى 13 شخصاً على الأقل، وتضرر نحو 4,5 ملايين شخص في شرقي بنغلادش من جراء الفيضانات العارمة الناجمة عن أمطار غزيرة، حسب ما قالت الوزارة المكلفة بإدارة الكوارث وتقديم الإغاثة. وتعيش البلاد في ظل تغيرات كبيرة أجبرت رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة على الاستقالة ومغادرة البلاد، في حين تولى محمد يونس (84 سنة)، رئاسة حكومة مؤقتة لتولي مهمة إجراء إصلاحات ديمقراطية في بلد يشهد انفلاتاً أمنياً وانهياراً واسعاً لمؤسساته، وأعلن أنه ينوي إجراء انتخابات «في غضون بضعة أشهر». (فرانس برس)

أيسلندا: بركان يثور للمرة السادسة خلال 8 أشهر

ثار بركان في جنوب غرب أيسلندا، مساء الخميس، للمرة السادسة خلال ثمانية أشهر، وقذف الحمم الحمراء عبر شق جديد في شبه جزيرة ريكيانيس، بعد سلسلة من الزلازل القوية، وفي غضون ساعة انفلق شق بطول أربعة كيلومترات عبر فوهته. وعاد البركان إلى الحياة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي بعد أن كان خامدًا لمدة 800 عام. وقالت السلطات إن «آثار الثوران لا تهدد السكان». ومع انتشار الأخبار، توجه المئات إلى نقاط المراقبة القريبة لمشاهدة الظاهرة الطبيعية المذهلة التي أصبحت عامل جذب سياحي. (أسوشييتد برس)

مبادرات نسوية في غزة

ألقى العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة بظلاله على المرأة الفلسطينية، التي تعاني معاناة مضاعفة ومركبة، وعلى الرغم من ذلك قاد عدد منهن مبادرات للمساعدة في التخفيف من وطأة العدوان. في أحد مراكز الإيواء بحي التفاح شرقي مدينة غزة، تُقدم أفنان بكرون وابنتاها دروساً تعليمية متنوعة لخدمة الطلبة النازحين. وتقول بكرون التي تحمل شهادة الماجستير من الجامعة الإسلامية في غزة، إنها تقوم بإعطاء الدروس للطلبة على شكل مجموعات داخل خيمة، حيث تدرس اللغة الإنكليزية والرياضيات، وتعطي ابنتها دورات في اللغة العبرية، وابنتها الأخرى تعطي دروساً في الحاسوب، كما افتتحن عيادة للصحة النفسية منذ قرابة الشهر، بهدف تقديم جلسات دعم نفسي مجانية لذوي الشهداء، والتعامل مع المشاكل النفسية التي خلفها العدوان.

بدورها، افتتحت طبيبة الأطفال لبنى العزايزة عيادة في خيمة نزوح بعد أن دمر الاحتلال عيادتها وبيتها في مدينة دير البلح. وتقول إنه مع الدمار الذي لحق بالقطاع الصحي وازدحام المستشفيات، قررت نصب خيمة طبية لتقديم الخدمات لحديثي الولادة، وإجراء فحوص مجانية والتغيير على الجروح بمشاركة عدد من المرضات المتطوعات. وتضيف: «أذهب إلى خيام النازحين لتقديم الخدمات الطبية لهم، وعمل كشف مجاني للأطفال، وكذا كبار السن الذين يعانون أمراضاً مزمنة، كما نحاول توفير الملابس وبعض المكملات الغذائية للمواليد، علما أن هناك نقصاً كبيراً في الأدوية». (قنا)

حصة رياضيات داخل خيمة نزوح (عمر القطاع/ فرانس برس)

تونس: هجرة نحو التعليم الحكومي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تواجه آلاف الأسر التونسية صعوبات في مواصلة الالتزام بدفع رسوم تعليم أبنائها الملتحقين بالمدارس الخاصة، ما يدفعها إلى ما يمكن أن يوصف بالهجرة العكسية نحو التعليم الحكومي، والذي سبق أن هجره آلاف التلاميذ بخيار من أهلهم الباحثين عن تعليم أفضل لأبنائهم. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدت تونس ارتفاعاً في عدد مؤسسات التعليم الخاص نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل العائلات التي اختارت التخلي عن التعليم الحكومي المجاني، والتحول نحو المدارس الخاصة هرباً من رداءة البنى التحتية بالمدارس الحكومية، والتوتر المستمر بين وزارة التربية والمعلمين، والذي يتسبب في انقطاع الدروس لفترات نتيجة تكرار الإضرابات.

إلا أنّ خيار الهجرة نحو التعليم الخاص لم يدم طويلاً بالنسبة لشريحة واسعة من التونسيين، فالأزمات المعيشية فرضت نفسها على الواقع.

تقول عبير الهمامي (41 سنة)، إنها سحبت ملفي طفلتيها من مدرسة خاصة في نهاية العام الدراسي الماضي، وأعادت تسجيلهما في مدرسة حكومية قريبة من مقر عملها، وتؤكد لـ«العربي الجديد»، أن طفلتيها قضتا أربع سنوات في مدرسة خاصة، وكانت تدفع رسوماً شهرية تزيد عن 800 دينار (نحو 280 دولارا)، لكن إدارة المدرسة أعلمتها بقرار زيادة الرسوم بنحو 15% خلال العام الدراسي الجديد، ما أجبرها على نقلهما إلى مدرسة حكومية، وتوضح أن «التعليم الحكومي لم يعد مجانياً كما يقال، إلا أنه يظل أقل كلفة من المدارس الخاصة التي تحولت إلى تجارة مربحة». وخلال الفترة الفاصلة ما بين عامي 2015 و2022، تضاعف عدد المدارس الخاصة في تونس استجابة لزيادة الطلب. فارتفع عدد المدارس الابتدائية الخاصة من 324 مدرسة في العام الدراسي 2015 - 2016 إلى 736 في العام الدراسي 2022 - 2023، ما يمثل نحو 13% من إجمالي المدارس الابتدائية في البلاد.

ويؤكد رئيس منظمة «إرشاد المستهلك» لطفي الرياحي أن طفرة الهجرة من التعليم الحكومي إلى التعليم الخاص بدأت تتراجع نتيجة عوامل مادية بالأساس، ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «المنظمة رصدت عودة ملحوظة إلى مدارس القطاع الحكومي خلال العامين الماضيين»، متوقعاً أن «تتزايد وتيرتها خلال هذا العام مع تسجيل زيادة في الرسوم تراوح ما بين 12 و20%. الوضع المالي للأسر يتحكم في الخيارات التي تتخذها بشأن تعليم أبنائها دائماً، والتعليم الحكومي بدوره لم يعد مجانياً، لكنه يظل أقل كلفة مقارنة بالرسوم الباهظة في المؤسسات التعليمية الخاصة».

والعام الماضي، أشارت دراسة نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى حصول تحوّلات كبيرة في منظومة التعليم الحكومي، وأنها حوّلت مجانية الخدمة التعليمية التي أطلقتها تونس منذ الاستقلال عن فرنسا في خمسينيات القرن الماضي إلى «وهم» نتيجة الإرهاق المادي الذي تتحمله العائلات على امتداد العام الدراسي.

وبينت الدراسة التي تحمل عنوان «إنفاق المجتمع على التعليم: بين وهم المجانية والإرهاق المادي للعائلات»، أن التعليم الحكومي في تونس تحوّل إلى عملية مكلفة ومرهقة للأسر بسبب تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم كخدمة اجتماعية، ما يدفع المواطنين إلى البحث عن بدائل مكلفة، من بينها اللجوء إلى التعليم الخاص أو الدروس الخصوصية. وباتت المشاركة الحكومية في دعم التعليم تقتصر على طرح المكتبات نوعية من الكراسات يطلق عليها اسم الصنف المدعم من قبل الدولة، ويقل سعرها بنحو 3 مرات عن الصنف المعروف بـ«الكراس الرفيع»، كما تدعم السلطات الكتاب المدرسي منذ عقود في إطار سياسات التعليم المجاني لمختلف المراحل العمرية.

2,3 مليون تلميذ

يقدر عدد تلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية في تونس بما يزيد عن 2,3 مليون تلميذ، وفق أرقام رسمية، ويصل معدل إنفاق أسرهم سنوياً لتأمين الحد الأدنى لدراسة التلميذ الواحد إلى أكثر من 1600 دينار (ما يزيد عن 533 دولاراً)، في حين لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور 430 ديناراً (نحو 143 دولاراً).

تحقيق

يتحدى عدد من صيادي قطاع غزة يومياً المخاطر القاتلة في محاولة لممارسة مهنتهم التي لا يعرفون غيرها لتوفير قوت عائلاتهم، وهم يكررون محاولة استغلال اي فرصة متاحة للصيد

صيادو غزة

إبحار محفوف بالمخاطر لتوفير القوت اليومي

غزة ـ **امجد ياغي**

بعد انقطاع عن العمل لعدة أشهر في بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نتيجة المجازر التي كانت تتركز على المنطقة الشمالية من القطاع، عاد بعض الصيادين إلى ممارسة مهنتهم في ظل إمكانات محدودة للغاية، ومخاطر جمة يمكن أن تصل إلى الموت، فضلا عن تدمير العشرات من مراكب الصيد. في المنطقة الشمالية، يخرج الصيادون إلى منطقة الميناء، رغم تدميره بالكامل من قبل الطائرات الحربية الإسرائيلية، وفي المنطقة الجنوبية، يخرجون إلى البحر قبالة منطقة المواصي بعد أن نقلوا مراكبهم التي نجت من القصف في رفح، وفي المنطقتين تكون ممارسة الصيد مخاطرة، ويمارسها الصيادون بكل حذر.

يعمل محمد الصعيدي رفقة عدد من الصيادين بالقرب من شاطئ مواصي رفح على قارب بدوي، وبعضهم نازحون من المنطقة الشمالية أو مدينة غزة، وآخرون ينتمون إلى مدينة خانيونس، وهم يستخدمون بعض الشباك التي تمكنوا من الحفاظ عليها أثناء نزوحهم المتكرر، لكن نظام عملهم خلال العدوان يختلف عن السابق كلياً، إذ كانوا في الماضي يخرجون للصيد في ساعات المساء، ويظلون في البحر حتى ساعات الصباح الأولى لصيد أكبر كمية من الأسماك، حتى يبيعوها في الصباح بمناطق عدة، مثل «حسبة السمك» في ميناء غزة، أو في أسواق مدن القطاع المختلفة. يبدأ الصعيدي ومجموعته العمل مع شروق الشمس، ويدخلون إلى البحر في محاولة للوصول إلى منطقة يمكنهم الصيد فيها، مع عدم تجاوز مسافة خمسة أميال بحرية حتى لا يتصادموا مع زوارق الاحتلال، والتي تراقبهم طوال الوقت، ويعمدون أثناء دخولهم إلى رفع الشباك حتى لا يستهدفهم جنود الاحتلال، لكن في بعض الأحيان تطلق الزوارق القذائف بالقرب منهم حتى يعودوا إلى قرب الشاطئ، ما يجعلهم في معظم الأحيان يصطادون أسماكاً صغيرة أو متوسطة الحجم.

يقول الصعيدي لـ«العربي الجديد»: «نعمل على قارب صغير منذ تدمير القارب الكبير الذي كان يعمل بالمحرك. هذا موسم صيد الدنيس والجرع والبوري وأنواع أخرى مثل الأسماك الحمراء، لكننا لا نصطاد سوى بعض الأسماك الصغيرة التي تقترب من الشاطئ، ولو استطعنا الوصول إلى مسافة أبعد لكان من الممكن صيد أسماك أكبر، وبكميات وفيرة». يضيف: «قبل دخول البحر، ننظر إلى المياه بتمعن حتى نفهم طبيعة التيار ونتجنب الأمواج، ثم نبحر بالمركب، ونقسم أفراد الفريق، فهناك من تكون مهمته متابعة زوارق الاحتلال، ورصد أي حركة غير عادية يقومون بها تشير إلى إمكانية إطلاق قذائف نحونا، وهناك شخص مهمته متابعة الشاطئ حتى لا يحصل مكروه لأهالينا الذين يعيشون بالقرب من الشاطئ، وشخصان يدفعان القارب إلى الأمام، أما أنا فأقوم بتجهيز الشباك، وعندما أشاهد بالعين المجردة وجود بعض الأسماك أرمي الشباك، ثم نبدأ بالدعاء أن يكون هناك أسماك وفيرة، لكن في معظم الأيام لا نصطاد إلا القليل، ونقسم ما نصطاده على الجميع، ونبيع الأسماك بأسعار معقولة، إذ كانوا في الماضي يخرجون للصيد في ساعات المساء، ويظلون في البحر حتى ساعات الصباح الأولى لصيد أكبر كمية من الأسماك، حتى يبيعوها في الصباح بمناطق عدة، مثل «حسبة السمك» في ميناء غزة، أو في أسواق مدن القطاع المختلفة. يبدأ الصعيدي ومجموعته العمل مع شروق الشمس، ويدخلون إلى البحر في محاولة للوصول إلى منطقة يمكنهم الصيد فيها، مع عدم تجاوز مسافة خمسة أميال بحرية حتى لا يتصادموا مع زوارق الاحتلال، والتي تراقبهم طوال الوقت، ويعمدون أثناء دخولهم إلى رفع الشباك حتى لا يستهدفهم جنود الاحتلال، لكن في بعض الأحيان تطلق الزوارق القذائف بالقرب منهم حتى يعودوا إلى قرب الشاطئ، ما يجعلهم في معظم الأحيان يصطادون أسماكاً صغيرة أو متوسطة الحجم.

يقول الصعيدي لـ«العربي الجديد»: «نعمل على قارب صغير منذ تدمير القارب الكبير الذي كان يعمل بالمحرك. هذا موسم صيد الدنيس والجرع والبوري وأنواع أخرى مثل الأسماك الحمراء، لكننا لا نصطاد سوى بعض الأسماك الصغيرة التي تقترب من الشاطئ، ولو استطعنا الوصول إلى مسافة أبعد لكان من الممكن صيد أسماك أكبر، وبكميات وفيرة». يضيف: «قبل دخول البحر، ننظر إلى المياه بتمعن حتى نفهم طبيعة التيار ونتجنب الأمواج، ثم نبحر بالمركب، ونقسم أفراد الفريق، فهناك من تكون مهمته متابعة زوارق الاحتلال، ورصد أي حركة غير عادية يقومون بها تشير إلى إمكانية إطلاق قذائف نحونا، وهناك شخص مهمته متابعة الشاطئ حتى لا يحصل مكروه لأهالينا الذين يعيشون بالقرب من الشاطئ، وشخصان يدفعان القارب إلى الأمام، أما أنا فأقوم بتجهيز الشباك، وعندما أشاهد بالعين المجردة وجود بعض الأسماك أرمي الشباك، ثم نبدأ بالدعاء أن يكون هناك أسماك وفيرة، لكن في معظم الأيام لا نصطاد إلا القليل، ونقسم ما نصطاده على الجميع، ونبيع الأسماك بأسعار معقولة، إذ كانوا في الماضي يخرجون للصيد في ساعات المساء، ويظلون في البحر حتى ساعات الصباح الأولى لصيد أكبر كمية من الأسماك، حتى يبيعوها في الصباح بمناطق عدة، مثل «حسبة السمك» في ميناء غزة، أو في أسواق مدن القطاع المختلفة. يبدأ الصعيدي ومجموعته العمل مع شروق الشمس، ويدخلون إلى البحر في محاولة للوصول إلى منطقة يمكنهم الصيد فيها، مع عدم تجاوز مسافة خمسة أميال بحرية حتى لا يتصادموا مع زوارق الاحتلال، والتي تراقبهم طوال الوقت، ويعمدون أثناء دخولهم إلى رفع الشباك حتى لا يستهدفهم جنود الاحتلال، لكن في بعض الأحيان تطلق الزوارق القذائف بالقرب منهم حتى يعودوا إلى قرب الشاطئ، ما يجعلهم في معظم الأحيان يصطادون أسماكاً صغيرة أو متوسطة الحجم.

يقول الصعيدي لـ«العربي الجديد»: «نعمل على قارب صغير منذ تدمير القارب الكبير الذي كان يعمل بالمحرك. هذا موسم صيد الدنيس والجرع والبوري وأنواع أخرى مثل الأسماك الحمراء، لكننا لا نصطاد سوى بعض الأسماك الصغيرة التي تقترب من الشاطئ، ولو استطعنا الوصول إلى مسافة أبعد لكان من الممكن صيد أسماك

يصطادون بالقرب من الشاطئ خشية استهدافهم (داود أبو الكاس/ الأناضول)

العمل حاملاً روحي على كفي لأنني لا أعرف مهنة أخرى، ولا يمكنني الاعتماد على المساعدات الإنسانية، فالطريقة التي يوزعونها بها مذلة جداً، وهي شحيحة للغاية، ولا يمكنني السماح للجوع بنهش أطفالي». يضيف الحمامي: «لا يمكننا توفير أية وسائل تبريد للأسماك، لذا نقوم ببيعها مباشرة، وفي بداية العدوان كانت الأسعار جيدة، وكان الناس يعرفون كيفية الوصول إلى أماكن البيع، وإن كان بعضهم ينتظرون إلى المساء حتى يبدأ تراجع الأسعار، لكن الأوضاع حالياً مختلفة، فغالبية الناس لا يملكون المال، ولا توجد أسواق لبيع السمك». وتعتبر مهنة الصيد من أبرز المهن التي تضررت في قطاع غزة، والأضرار متواصلة على مدار عقود، إذ كان الاحتلال يطارد الصيادين منذ احتلاله قطاع غزة في عام 1967، حتى قدوم السلطة الفلسطينية في عام 1994، وعندها بدأ تنظيم المهنة من خلال وزارة الزراعة، لكنهم لم ينعموا إلا بالقليل من سنوات العمل الجيد، فمع اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، بدأ صيادو غزة يتعرضون لمضايقات متكررة، ما دفع إلى تقلص أعدادهم نتيجة الخطر الذي يتعرضون له. ورصدت نقابة الصيادين الفلسطينيين في غزة، بعض الخسائر التي لحقت بقطاع الصيد، إذ دمرت قوات الاحتلال الكثير من مقدرات الصيادين في ميناء غزة، وفي ميناء شمال القطاع، وامتد الأمر نفسه إلى وسط وجنوبي القطاع.

يقول منسق لجان الصيادين في اتحاد العمل الزراعي، زكريا بكر، إن «قطاع الصيد توقف تقريباً، وما يجري حالياً هو محاولات من الصيادين للبحث عن لقمة العيش في ظل أخطر أوقات الصيد الذي يعرفها قطاعهم. استشهد منذ بداية العدوان الإسرائيلي أكثر من 150 صياداً فلسطينياً ممن كانوا مسجلين في نقابة الصيادين، وهناك عشرات آخرون من الصيادين مفقودون. عدد الصيادين في قطاع غزة يبلغ نحو 5 آلاف صياد، وهم يعملون عبر العديد من القوارب المتباينة، وكانت غالبيتها تعمل بواسطة المحركات قبل العدوان الإسرائيلي، وهي قرابة 1900 قارب، إلى جانب نحو 900 قارب من دون محرك، وتعتمد على التجديف اليدوي بالمجداف الخشبي، وقد جرى تدمير معظم القوارب ذات المحركات، وتلك التي بدون محرك دمر الاحتلال قرابة نصفها».

كان الصياد سامي كلوب يعيش في مدينة غزة، وكان يتنقل ما بين الشاطئ المقابل للمدينة وشاطئ منطقة السودانية، وفي بعض الأحيان يخرج على مركبه، وفي أحيان أخرى يعمل على مراكب أقاربه. وفي بداية العدوان، كان من أوائل النازحين من مدينة غزة بعد القصف الذي استهدف منطقة الميناء القديم، والذي دمر القارب الصغير الذي كان يمتلكه.

يعد سامي من القلة الذين يتمسكون بمهنة الصيد بينما قرر عدد كبير من أقرانه تغيير مهنتهم والعمل بمهن أخرى، فبعضهم افتتح محل بقالة، أو باتوا يعملون في السوق، لكنه رفض ذلك لأنه ورث المهنة عن جده ووالده، وقد عاد للعمل مع أحد الصيادين في منطقة المواصي، والذي نجا قاربه من القصف الإسرائيلي أثناء العملية العسكرية على مدينة خانيونس.

توقف قطاع الصيد تماماً في غزة بسبب تبعات العدوان الإسرائيلي

استشهد أكثر من 150 صياداً كانوا مسجلين في نقابة الصيادين

يقول كلوب لـ«العربي الجديد»: «خلال الشهرين الماضيين، تعرضنا مرتين لإطلاق النار من قبل الاحتلال، لذلك أصبحنا نعمل في مسافة قريبة من الشاطئ، وفي بعض الأحيان نصطاد، وفي أحيان أخرى لا نصطاد شيئاً يذكر، ونعود مكسوري الخاطر. في بعض الأيام نضطر إلى تنظيف الأسماك وبيعها للناس مباشرة حتى نحصل على بعض المال لشراء الطعام قبل العودة إلى عائلاتنا. لدي خمسة أبناء، وكان أكبرهم في الجامعة، وأحياناً لا نبيع شيئاً، ونكتفي بأكل الأسماك التي تمكنا من صيدها مع أسرنا».

5000
العدد التقديري للصيادين في قطاع غزة الذي كان يضم نحو 1900 قارب بمحرك، ونحو 900 قارب يدوي.

إمبراطورية «الدروس الخصوصية» تحاصر جيوب المصريين

تسيطر حالة من الاستياء على أولياء أمور التلاميذ في مصر بسبب حملات إعلان بدء الدروس الخصوصية قبل نحو شهرين من بدء العام الدراسي

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

يبدأ العام الدراسي الجديد في مصر 21 سبتمبر/أيلول المقبل، بحسب ما أعلنت وزارة التربية والتعليم المصرية، بينما يعيش غالبية أولياء أمور التلاميذ ضغوطاً مزدوجة بسبب اضطرارهم إلى توفير تكاليف العودة إلى المدارس من مصروفات ومستلزمات مدرسية إضافة إلى ضغوط المعلمين لبدء الدروس الخصوصية بعد أن أصبحت من الأمور المفروضة سنوياً على الأسر المصرية.

وتحولت الدروس الخصوصية إلى «كابوس» للتلاميذ وذويهم بعد أن شهدت السنوات الأخيرة تواصل موسم الدراسة بلا انقطاع، خصوصاً لتلاميذ الثانوية العامة، وحرص تلاميذ مختلف المراحل التعليمية على حجز مكان لدى مدرس خاص، أو في المراكز التعليمية الخاصة المنتشرة في جميع المحافظات، وتمتلئ صفحات موقع «فيسبوك» بإعلانات لحث الأهالي على البدء المبكر في حجز الدروس الخصوصية.

ويلجأ بعض التلاميذ وأولياء الأمور إلى الدروس عبر الإنترنت «أون لاين»، بدلاً أيسر وأوفر، للحد من الارتفاع الكبير في كلفة الدروس الخصوصية التي أصبحت من بين المشكلات المزمنة في مصر. فيما كررت وزارة التربية والتعليم الحديث عن مكافحة تلك الظاهرة، وبذل كل الجهود الممكنة لمحاربتها تمهيداً للقضاء عليها، ومنها اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين، ولا سيما المتغيبين عن المدارس من المعلمين.

وشددت الوزارة على ضرورة اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة تجاه من يمارس المهنة، من دون وجه حق، ولا سيما ممّن هم في إجازات بدون مرتب، أو إجازات طويلة، ويمارسون التدريس في مراكز خاصة، أو في مقراتهم الخاصة، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

ومن أمام أحد مراكز الدروس الخصوصية وسط الإسكندرية، تقف سارة مبروك، الأم لتلميذين في الثانوية العامة، في انتظار مرور معلم مادة الفيزياء، لمحاولة إقناعه بقبول ابنيها بداية من الشهر المقبل. تقول لـ«العربي الجديد»: «لست مستعدة مادياً، وتزيد المصروفات يوماً بعد يوم، ولا ينبغي أن ينظر المعلمون إلى طموحاتهم المالية فقط من دون النظر إلى الغلاء والأوضاع المادية الصعبة التي نمر بها نحن أولياء الأمور. نعيش همّاً بسبب الدروس الخصوصية، فقد أصبحت مضطرة إلى دفع تكاليف 3 معلمين مختلفين إضافة إلى باقي المصروفات، وهذا أمر لا يطاق. أصبحت أنتظر فترة الإجازة الصيفية لالتقاط الأنفاس قبل الدخول في دوامة المصروفات من جديد».

ويقول يحيى فتحي، التلميذ في الثانوية العامة في إحدى مدارس محافظة الجيزة، لـ«العربي الجديد»: «لماذا لا تبدأ الدروس مع بدء العام الدراسي؟ أنا في حاجة إلى قضاء وقت مع أصدقائي في الصيف، لكن المدرسة تريدني أن أبدأ الدروس فوراً. حتى لو أردت الدراسة مبكراً، فليست لديّ القدرة على التركيز، فعقلي لا يزال مشغولاً بأحلام الصيف».

ويقول حسن الشربيني، وهو والد 3 تلاميذ في مراحل تعليمية مختلفة، لـ«العربي الجديد»: «يستغل المعلمون احتياج التلاميذ إليهم، بسبب غياب دور المدرسة الحقيقي، فيفرضون علينا شروطهم في ما يخص الأسعار ومواعيد الدروس وغيرها، لكن الوضع يجب ألا يصل إلى إجبارنا على بدء الدروس قبل الدراسة بشهرين، فذلك يضغط على الأهالي مادياً، ويضغط على التلاميذ نفسياً. جشع المدرسين زاد أسعار الحصص هذا العام بأرقام مبالغ فيها، حتى أصبح الأمر أشبه بالتجارة التي تتصاعد أرباحها بين عام وآخر، وتختلف بحسب المنطقة السكنية، وكثافة التلاميذ».

في المقابل يدافع معلم الكيمياء بالإسكندرية، أحمد مجدي، عن موقف المعلمين قائلاً: «قرار الالتحاق بدرس خصوصي مع معلم بعينه متروك للعرض والطلب، وبعض المعلمين يفضلون البدء مبكراً لتمكين التلميذ من استيعاب المنهج الذي يحتاج إلى وقت كاف لشرح كامل المقرر، والتأكد من استيعاب التلاميذ قبل الامتحانات، وهو ما يضطرهم إلى بدء الدروس قبل موعد الدراسة الفعلية. أولياء الأمور يحاسبوننا على نتيجة أبنائهم في النهاية، لذا يجب علينا البدء المبكر، بخاصة أنّ المنهج كبير، ويحتاج إلى وقت، ومن ثم إنّ الأمر لا يتعلق بالسعي لجمع المال».

أما طارق الدوسري، وهو معلم رياضيات، فيقول إنه اتجه إلى تقديم دروسه عبر الإنترنت في أيام الإجازة الصيفية، وذلك لسببين، الأول هو عدم إجبار الأهالي على العودة من المصايف أو وقف أنشطتهم الترفيهية، والثاني هو جمع أكبر عدد ممكن من التلاميذ في توقيت واحد بأسعار أرخص من تلك التي يدفعونها في الدروس التقليدية. من جانبه، يقول الخبير التربوي محمد عبد اللطيف، لـ«العربي الجديد»، إن مصر تشهد منذ سنوات تزايداً في انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بأشكال عدة، سواء الدروس الاستباقية أو التكميلية، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بأن هذه الظاهرة تعرقل التعليم المجاني، إلا أنها لم تتخذ أية إجراءات حازمة لمحاربتها. ويرى أن «بدء الدروس الخصوصية قبل الدراسة بوقت طويل عبء ثقيل على كاهل الأسر المصرية التي تشكو من صعوبات مالية واستغلال واضح من المدرسين».

ويطالب الخبير التربوي بضرورة تحمل الحكومة مسؤوليتها تجاه المواطنين، وأن تضع خطة للحد من هذه الظاهرة عبر رفع المستوى التعليمي للمدارس، والاهتمام بالظروف المعيشية للمعلمين، ثم ردعهم عن ممارسة الدروس الخصوصية، لإعفاء الأهالي من العبء المالي الإضافي.

بدورها، ترى أستاذة علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية، نهلة إبراهيم، أن «الدروس الخصوصية تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى واقع مفروض على المصريين، وله ميزانية خاصة، بل إن بعض الأسر تلجأ في كثير من الأحيان إلى الاقتراض لسداد أجور المدرسين الخصوصيين». وتوضح لـ«العربي الجديد» أن «للدروس الخصوصية سلبيات كثيرة، وليست سلبيات مادية فقط، فهي تقضي على دور المدرسة في الاهتمام بالتربية وتنمية المهارات، وتزيد الضغوط النفسية على التلاميذ، وقد تصل إلى عدم الرغبة في استكمال المذاكرة نتيجة الشعور بطول فترة الدراسة، وأنصح الأسر التي ترغب في بدء الدروس قبل العام الدراسي بضرورة توفير وسائل ترفيه لأبنائهم».

وتؤكد إبراهيم أن نظام التعليم المتبع، ومشكلات كثافة التلاميذ، إلى جانب نمطية الامتحانات، وتنافس أولياء الأمور لإلحاق أبنائهم بالكليات، كلها أمور ساعدت على تعاظم تلك الظاهرة، وتزايد اعتماد الأسر عليها عاماً بعد عام، وينبغي حل المشكلة من جذورها بإجراء إصلاحات في المنظومة التعليمية، وعدم الاكتفاء بقرارات تجريم الدروس الخصوصية وقوانينها التي لا تنفذ.

لا تقتصر الدروس الخصوصية على مرحلة دراسية بعينها (خالد دسوقي/ فرانس برس)

عراقيات يتحدين القمع رفضاً لقانون الأحوال الشخصية

تظاهرت عراقيات في الموصل وبغداد والنجف وكركوك وديالى والديوانية والبصرة وذي قار ومحافظات أخرى للتعبير عن رفضهن لقانون الأحوال الشخصية، ومحاولات قمعهن باسم الدين

تعارض عراقيات إقرار قوانين لتمنعهن من أبسط حقوقهن (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

تتكرر في المحافظات العراقية وقفات احتجاجية نسائية ضد إقرار قانون «الأحوال الشخصية» الذي تستخدم أطراف سياسية ودينية نفوذها لتعديله في مجلس النواب، رغم أنه يثير جدالاً شعبياً واسعاً.

في 11 أغسطس/ آب الماضي، نظمت عشرات النساء من شرائح مجتمعية مختلفة وقفة احتجاجية ضد القانون في ساحة الاحتفالات بمدينة الموصل، وحملن لافتات كتب عليها: «لا لتعديل قانون الأحوال الشخصية»، و«لا لسلب حضانة الأمهات»، و«لا لاغتصاب الطفولة باسم الزواج»، وعبارات أخرى تندد بمواد في القانون.

في المقابل، يصرّ مؤيدو القانون، وهم نواب وقوى سياسية ضمن تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم، وأيضاً جهات دينية، على مواصلة ممارسة الضغوط لتمرير القانون في البرلمان الذي أرجأ مناقشة التعديلات التي كانت مدرجة على جدول أعمال جلسة مقررة في 24 يوليو/ تموز الماضي، تحت ضغط رفض نشطاء وسياسيين لها.

وبينما تواصل ناشطات تنظيم وقفات احتجاج سلمية لرفض القانون، يواجهن صعوبات في تجاوز الضغوط التي تفرضها بعض الأطراف عليهن، ومحاولة منعهن من الخروج وإبداء آرائهن عبر حجج تجاوز التقاليد المجتمعية والتشريعات الدينية، خاصة في محافظات الجنوب، مثل النجف، حيث تعرّضت محتجات لمضايقات من أشخاص اعترضوا على خروجهن من المنازل، ورفضوا منحهن حق التعبير عن آرائهن.

تقول الناشطة في مجال حقوق المرأة، مهى الجحيشي، لـ«العربي الجديد»، إن «النساء يواجهن حملات تحريض وضغوط مجتمعية وسياسية ودينية كبيرة من أجل سلبهن حقهن في التعبير عن الرأي، خاصة في محافظات الجنوب، ما يُراد فعلياً هو سلب المرأة العراقية حق الرأي أولاً، ثم إقرار قوانين تمنعها من الحصول على أبسط حقوقها. نسعى بدعم من جهات ترفض القانون إلى تنظيم وقفات احتجاج للتعبير عن رأينا، وندعو المثقفين والمؤسسات الإعلامية غير الحزبية إلى دعمنا لمنع تمرير هذا القانون الذي يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق المرأة». وبعمل ناشطون مدنيون لإيصال صوت المرأة الى الجهات السياسية، وكتب الناشط علي المكدام، على منصة «إكس»: «زرنا الرئيس عبد اللطيف رشيد، واستعرضنا معه أبرز أسباب الرفض، وأوضحنا له أن التعديلات المقترحة لقانون الأحوال الشخصية تخالف مواد دستورية، وسيؤدي إقرارها إلى مخاطر وانقسامات مجتمعية. أكد الرئيس أهمية الحفاظ على الاستقرار والتوازن وإبعاد كل ما يمكن أن يقسّم المجتمع ويمزق الاستقرار».

مدونة الأحكام الشرعية موضع جدال قانوني وسياسي في العراق

تتعرض ناشطات عراقيات لضغوط وحملات تحريض من أجل إسكاتهن

ويقول الباحث القانوني عبد الرزاق علي لـ«العربي الجديد»: «تتحدث إحدى فقرات مشروع القانون عن أن المتقدم للزواج سيختار أحد المذهبين الشيعي أو السني لتطبق أحكامهما في مسائل الأحوال الشخصية، وهذا غير مطبق في القانون الحالي. بعد تحديد المذهب، ينص القانون في حال وقع خلاف بين الزوج والزوجة على اللجوء إلى الرأي الشرعي لحل الخلاف من دون الاستعانة برأي القضاء، أي أن المشورة العليا للفقيه وليس القاضي».

ويشير إلى أن «القانون يُلزم الوقفين السني والشيعي التنسيق مع مجلس الدولة لوضع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية وتقديمها الى مجلس النواب للموافقة عليها خلال 6 أشهر من تاريخ إقراره. وهذه المدونة لا تزال موضع خلاف لأنها لم تعد بشكل رسمي، وهي موضع جدال قانوني وسياسي، وستبنى أساساً على آراء فقهية يلتزم القضاء بتطبيقها من دون نقاشها».

ويضيف: «القانون الحالي يحدد سن الزواج بـ18 عاماً، ويمنع الزواج خارج إطار المحاكم، كما يمنع زواج الفتيات في أعمار مبكرة، كما يراعي القانون المطبق حالياً القدرة البدنية للزوجة، أما القانون الجديد فيعتمد مسألة العمر فقط من دون أي محاذير، ويتيح للأب تزويج ابنته في عمر مبكر من دون أي نضوج عقلي، ما قد يعرّض الأسرة إلى الهدم، ويضفي القانون المقترح شرعية على الزواج خارج المحاكم عبر عقود من شخصيات دينية لا تضمن أيضاً حقوق الزوجات والأطفال، ما قد يتسبب في مشاكل على صعيد النفقة ونسب الأطفال ومشاكل اجتماعية أخرى خطيرة على الاستقرار الأسري».

وتتضمن التعديلات الجديدة للقانون إدخال الوقفين السني والشيعي في قضايا الخلع والتفريق، ما يعتبره رافضو القانون ترسيخاً للطائفية في إدارة الدولة والقضاء، وابتعاداً عن الدستور الذي ينص على مدنية الدولة العراقية، كما تتجاهل التعديلات حالات رفض الزوجين عقد الزواج وفقاً للمدارس الفقهية السنية أو الشيعية، وهي ظاهرة متزايدة في المجتمع العراقي الذي يشهد زيجات مختلطة بين ديانات ومذاهب، بينما يمنح القانون المعمول به منذ عام 1959 القضاء المدني حق عقد القران والتفريق وفقاً للقانون وليس بحسب الطوائف أو الأديان.

حصل على حصة غذائية في غزة (داود ابو الكاس/ الاناضول)

مساعدات جزائرية في خانيونس (هاني العاشر/ الاناضول)

زحمة على المساعدات (داود ابو الكاس/ الاناضول)

المساعدات حاجة للملايين (فرانس برس)

العمل الإنساني
قدرات أقل في عام 2024

في اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي صادف موعده الـ19 من أغسطس/آب الجاري، أكدت الأمم المتحدة أن المدنيين والعاملين في مجال الإغاثة يدفعون ثمن عدم عمل العالم من أجل الإنسانية. وأشارت إلى أن العجز عن مساعدة العاملين في المجال الإنساني تحديداً يعرّض صحة وحقوق وسلامة وكرامة النساء والفتيات والشباب للتهديد، في أكثر من 60 دولة في أنحاء العالم.

ووصفت المنظمة الدولية عام 2023 بأنه كان الأكثر دموية على الإطلاق للعاملين في المجال الإنساني، وتوقعت أن يكون عام 2024 هو أسوأ، في «ظل استمرار الجناة في التهرب من العدالة، وعدم التزامهم بالقوانين الدولية المقبولة عالمياً لتنظيم سلوك الصراعات المسلحة والحدّ من تأثيره».

وتحدثت تقارير الوصول الإنساني عن أن النصف الأول من عام 2024 شهد هجمات على مرافق صحية وتعليمية، وأخرى للمياه والصرف الصحي في فلسطين والسودان وميانمار وأماكن أخرى، ما حرم ملايين الناس من أي إمكانية للحصول على الخدمات التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة. وأوضحت الأمم المتحدة أن النظرة العامة العالمية للعمل الإنساني لعام 2024 تتطلب توفير مبلغ 48,65 مليار دولار، لمساعدة 186,5 مليون شخص في حاجة للمساعدات، في حين بلغ التمويل 12,26 مليار دولار حتى نهاية يوليو/تموز الماضي، أي أقل بنسبة 11% عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

(العربي الجديد)

مساهمات قطرية لغزة (كريم جعفر/ فرانس برس)

ملابس لنازحي السودان (فرانس برس)

في القضارف السودانية (ابراهيم حميد/ فرانس برس)